

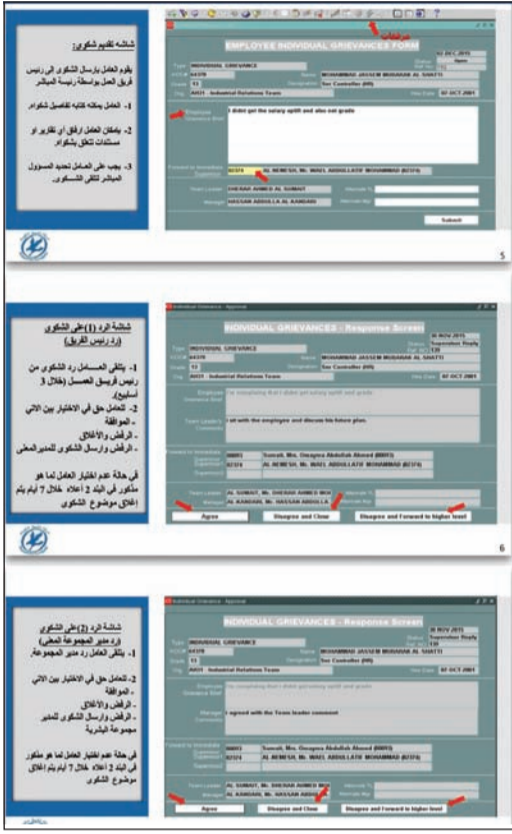
صفحة متخصصة أسبوعية تهتم بقطاع النفط والغاز

للتواصل
a.maghaby@alanba.com.kw
oil@alanba.com.kw
إعداد: أحمد مغربي

نفط وغاز



ثأول مرة.. موظفو النفط يشكون إلكترونياً



شاشة تقديم الشكاوى على نظام الأوراكل في شركة نفط الكويت

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان مجموعة الموارد البشرية في شركة نفط الكويت قامت بتفعيل إجراءات نظام الشكاوى الفردية إلكترونياً، وقام فريق عمل العلاقات الصناعية بتعميم طريقة التقدم وآلية الرد من خلال المسؤولين المباشرين والمديرين.

ووفقاً للمصادر فإن آلية التقدم إلكترونياً تعتبر خطوة رائدة ومنصة فعّالة لسماع أصوات الموظفين وإبداء ملاحظاتهم والعمل بالمساهمة في تحسين أداء دوائر الشركة وتوحيد خدماتها، وصولاً إلى المستوى الذي يرضي الموظفين.

وحول آلية التقدم بالشكاوى قالت المصادر إن العامل يقوم بالدخول إلى نظام الأوراكل من خلال المستخدم الخاص به ومن ثم يقوم العامل بإرسال الشكاوى إلى رئيس فريق العمل بواسطة رئيسه المباشر، وبإمكان العامل كتابة تفاصيل الشكاوى وإرفاق أي تقارير أو مستندات تتعلق بشكواه.

وأشارت إلى أن العامل سوف يتلقى رد الشكاوى من رئيس فريق العمل خلال 3 أسابيع، كما يحق للعامل عقب تلقي الرد على الشكاوى أن يختار ما بين الموافقة على الرد أو الرفض والإغلاق أو الرفض وإرسال الشكاوى للمدير المعني، وفي حالة عدم اختيار العامل ما بين الموافقة أو الرفض يتم إغلاق موضوع الشكاوى خلال 7 أيام.

وفي حالة إذا قام الموظف بإرسال الشكاوى إلى المدير المسؤول يحق للموظف المشتكى الاختيار بين الموافقة أو الرفض والإغلاق أو إرسال الشكاوى لمدير مجموعة الموارد البشرية، وفي حالة عدم اختيار العامل سيتم إغلاق موضوع الشكاوى. وقالت أن نهاية شكوى الموظف سوف تكون من خلال رد مدير مجموعة الموارد البشرية. وكشفت المصادر ان مجموعة الموارد البشرية في الشركة سوف تقدم مجموعة من العروض الرئسية لتعريف العاملين في الشركة على إجراءات التقدم بالشكاوى الفردية، حيث سيتم عقد أولى المحاضرات اليوم للعاملين في مديرية جنوب وشرق الكويت، على ان تتبعها محاضرة غداً للعاملين في منطقة الاحمدي وتم محاضرة للعاملين في غرب الكويت يوم الثلاثاء المقبل، وأخيراً محاضرة للعاملين في شمال الكويت يوم الأربعاء المقبل.



لا غاز مدعوماً للمنشآت وداعاً.. مصانع الأسمدة

القطاع الخاص.

4- الإغلاق النهائي.

وذكر المصدر ان المجلس اتخذ قراراً بان جميع الخيارات المطروحة أمام الشركة سوف يستثنى منها دعم الغاز الذي تستهلكه مصانع الأسمدة.

وقال ان مصانع الأسمدة تخسر سنوياً ولا جدوى اقتصادية من ذلك الاستثمار في المستقبل، مبيناً ان المؤسسة تبحث الاستثمار في مجالات أكثر ربحية وذلك لشحح الغاز وارتفاع اسعاره بالإضافة الى ان العائد على تلك الصناعة أقل بكثير من العائد على منتجات

قرار نهائي في غضون شهرين..

وتحويل العاملين إلى المشاريع الجديدة



كشفت مصادر نفطية مسؤولة لـ «الأنباء» ان مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية اتخذ خلال اجتماعه الأخير 4 قرارات مهمة بخصوص مصانع الأسمدة وتم رفع تلك القرارات لشركة صناعة الكيماويات البترولية لدراستها والبت في احدها في غضون شهرين تمهيداً لأخذ القرار النهائي، وهذه القرارات كالتالي:

- 1- الاستثمار في مصانع الأسمدة.
- 2- تحويل نشاط الأسمدة إلى نشاط آخر.
- 3- تحويل النشاط إلى

البتروكيماويات الأخرى كالبولي بروبيلين والإيثيلين جلايكول والتي تشهد طلباً عالياً لدخولها في متطلبات حياة الأفراد اليومية بصورة كبيرة. وكشفت المصدر ان التوقع الأكبر لمصانع الأسمدة سوف يكون الإغلاق النهائي وذلك عقب رفع دعم الغاز المستخدم في

مستقبل العاملين

وفي سؤال حول العاملين في مصانع الأسمدة، قال المصدر انه سيتم تسكينهم في المشاريع الجديدة للقطاع النفطي مثل

مجمع البتروكيماويات ومصفاة الزور. وحول الأصول الموجودة في المصانع، بين المصدر ان غالبية الأصول لا توجد لها قيمة وجدوى اقتصادية كبيرة ومن الممكن استخدام المعدات في مشاريع أخرى أو بيعها خردة. هذا، وقد طلب مجلس ادارة المؤسسة اتخاذ قرار نهائي سريع في غضون شهرين أو ثلاثة اشهر ووضع خطة للإغلاق وذلك قبل حلول موسم الصيف واللجوء إلى إغلاق المصانع جبرياً مع بدء موسم استيراد الغاز المسال.

هذا، ويقدر انتاج مصانع الشركة من البورينا بنحو 1,1 مليون طن سنوياً بما يعادل 3,150 آلاف طن يومياً من المنتج، فيما يقدر إنتاج الشركة من سمان الامونيا بـ 650 ألف طن سنوياً ما يعادل نحو 1,8 ألف طن يومياً لنفس المنتج، ويعود تاريخ إنشاء مصانع الأسمدة في الكويت إلى العام 1964 من خلال إنشاء الشركة الكويتية لصناعة الأسمدة بالمشاركة مع شركة BP وشركة الخليج، وبدأ إنتاج الأسمدة الكيماوية (اليوريا) في عام 1966، وكانت الطاقة الإنتاجية السنوية في ذلك الوقت 200 ألف طن.

مع شركتي «تارجت لخدمات حقول البترول» و«بايسيب - فرنلاب» عقدان استشاريان لـ «نفط الكويت» بـ 125 مليون دولار

بالشركات الاستشارية لتنفيذ المشاريع الضخمة، خصوصاً ان الصناعة النفطية تشهد تغييرات وتقنيات جديدة تفرض استعانة الشركات بالخبرات العالمية. ومن المرجح ان تمتد مدة التعاقد لـ 5 سنوات لتقديم الخدمات الاستشارية في مجال إدارة المشاريع والأنشطة المتعلقة بها.

تأثير إيجابي على مشاريع الشركة التي تقدر بحوالي 12 مليار دينار للسنوات الـ 5 المقبلة، لتحقيق استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية الهادفة للوصول بالإنتاج إلى 4 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2020.

وذكرت ان كل الشركات النفطية العالمية، وخصوصاً الشركات الإقليمية، تستعين

بمصادر نفطية مسؤولة لـ «الأنباء» ان شركة نفط الكويت وقعت عقدين الأسبوع الماضي بقيمة 125 مليون دولار لتوفير خدمات الاستشارات الفنية في مجال الاستكشاف والإنتاج مع شركتي تارجت لخدمات حقول البترول وشركة بايسيب - فرنلاب. وقالت المصادر ان العقدين سوف يكون لهم



فلتان في أسعار النفط.. والكويتي إلى 17 دولاراً

عشرين سبباً لانهايار الأسعار «كمنبو للوجبات السريعة..

اختر ما يحلو لك»، وعودة إلى آثار القرار الفيدرالي على ما تبقى من سعر خام برنت الذي بلغ حالياً (الي حين كتابة هذه

الأسطر) 35 دولاراً، وبذلك أرسد الملاحظات التالية:

1- أثار رفع الفائدة الفيدرالي على سعر النفط هو غير مباشر.

2- توقع انخفاض اقتصادات الأسواق الناشئة التي من أهمها السوق الصيني ومن ثم انخفاض أكثر للطلب على النفط.

3- يصاحب رفع الفائدة قرار محتمل برفع الحظر على تصدير النفط الأميركي خارج الولايات المتحدة ورغم أنها

سوف تكون إضافة قليلة نسبياً (لـ 500 برميل يومياً) إلا أن لها أثراً نفسياً يؤثر على الأسعار بالهبوط.

4- من المتوقع أن يرتفع سعر صرف الدولار أكثر أمام العملات الأساسية، وهذا يعني ازدياد كلفة المواد الأولية في

الصناعة النفطية ويعني زيادة في الهبوط.

5- كثير من الدراسات تستنتج أن خطة ارتفاع التضخم طموحة جداً وغير واقعية خاصة بالمعطيات الأساسية الحالية خاصة بسعر النفط الهابط.

واعتبارات توتر منطقة الشرق الأوسط الجيوسياسية ورغم فلتان الإنتاج الحالي لدول «أوبك» وتخمة السوق لا زالت

أرى أن «أوبك» مجتمعة لها القدرة على العودة للتحكم في السوق شرط تطهير الاقتصاد من البعد الجيوسياسي!

ولعل أقرب حلول معالجة الأمر هو التدرج في خفض الإنتاج بما يناسب مواسم العرض والطلب، والشفافية في استعمال

الوسائل الإعلامية فزمن الأسرار في هذه الأمور قد ولي، وفي اعتقادي أن من أكبر الأخطاء هو علاج تعويض الخسارة

المالية بزيادة الإنتاج لأن فيه الأسوأ وهو فلتان الأمور وخروجها عن السيطرة.

بمقارنة مراحل اتخاذ القرار الفيدرالي مع اجتماعات «أوبك»

في نوفمبر 2014 ويونيو 2015 وديسمبر 2015 نرصد الملاحظات التالية:

1- في اجتماع يونيو 2014 كان الحديث في المنتديات الاقتصادية عن ارتفاع ملحوظ في منصات الحفر الصخري (1597

منصة) ومن ثم ارتفاع في المخزونات التجارية للولايات المتحدة تبع ذلك الحديث عن تباطؤ الاقتصادات الأميركية

والأوروبية والصينية.

2- ينخفض سعر برنت 16% بعد اجتماع يونيو 2014 بشهرين ليصل إلى 95 دولاراً انخفاضاً من 113 دولاراً ثم يبدأ بالانخفاض

بعد ذلك عمودياً ليصل إلى 80 دولاراً قبل اجتماع أوبك نوفمبر 2014 ثم يبدأ الانخفاض العمودية 7 - 10 دولارات

في الشهر ليصل إلى السعر الحالي 37 دولاراً.

3- «أوبك» لا تدعو إلى اجتماعات طارئة وتبقى الاجتماعات نصف السنوية عادية تقررها سقفاً إنتاج رسمياً 30 مليون

برميل يومياً والفعلية 31,5 مليون برميل.

4- «أوبك» تثير الانخفاض بزيادة نشاط الحفر الصخري وتباطؤ الاقتصادات وزيادة الإنتاج خارج «أوبك» وتبقى

الإنتاج دون قرار حفاظاً على الحصص السوقية!

5- تتناقض تصريحات وزراء «أوبك» بين البعد السياسي والاقتصادي بعد كل اجتماع.

6- غموض الأسباب وراء قرار «أوبك»، رغم الفاض في السوق.

هذه مقارنة تتحدث عن نفسها في أسلوب إعلان أكبر عاملين مؤثرين على حركة الاقتصاد العالمي. ان لـ «أوبك» مركز

دراسات تحمل الدول الأعضاء أكبر ميزانية فيه لينتج دراسات مستقبلية تسمى هذا المنتج، وقد نجحت في بقاء سعر النفط

خلال خمس سنوات سابقة في حدود 100 دولار.

أذكر ذلك كدليل على عدم سطحية الدراسات التي يقوم بها المركز، ولكن ما يعلن من هذه الدراسات سطحي وغير مهني

ومثال على ذلك دراسة عرضت على مجلس الأمة الكويتي تحوي

بدء تصدير النفط الأميركي لا يدعو إلى القلق

بالنسبة للقرار الأميركي الذي اتخذ أمس الأول برفع الحظر على تصدير النفط الأميركي الخفيف، فإن ذلك الأمر لا يدعو إلى القلق، على الأقل إلى منتصف 2017، والاستثمارات الأميركية في هذا الشأن هي لزيادة سعة التخزين وزيادة قدرة الموانئ في خليج المكسيك لاستقبال البواخر العملاقة - أي أكبر من سعة مليون برميل - وغير هذا لن يكون التصدير مجدياً لكلفة النقل الطويل والتأمين عليه.

في تصوري ان شركات الولايات المتحدة قادرة على الاستفادة ببعض خطوط الانابيب لتوصيل زيت «حقل باكن الصخري» الخفيف إلى كندا لتخفيف نفعها الثقيل، وكما أسلفت في المقال فإن بداية التصدير سوف لا تتعدى 500 برميل يومياً، الذي يقلقني حقاً ان الولايات المتحدة أقرت ضريبة 71 من بيع نفوط التصدير لتذهب مباشرة إلى أبحاث الطاقة البديلة وحاليا التركيز على الشمس.

واتوقع قفزات في تطور هذا البديل لتضع على إنتاج النفط على غرار تطور الإنتاج الصخري، أما الأثر السعري على نفط خام برنت فلن يكون له أثر في المنظور القريب، وللعلم إلى الآن لم تغط الطاقة أكثر من 10٪ من حاجة العالم لها. فهناك تحديات قائمة للنفط الاحفوري تستوجب أبحاثاً لتطورها بما يناسب الاستهلاك البيئي المتوازن.

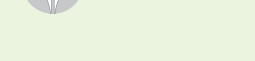
رأي نفطي



د. عبد السمیع بیهیانی
المحلل النفطي ورئيس مركز الشرق للاستشارات البترولية

دراسات «أوبك» المعلنه
سطحية وغير مهنية مثل
«مبني للوجبات السريعة..

اختر ما يحلو لك!



إن المتتبع للبنك الفيدرالي الأميركي لزيادة أسعار الفائدة يجد الحذر الشديد في إعلانه الأخير بشأن رفع الفائدة، وللعلم فقد بدأ الحديث عن ذلك الرفع قبل حوالي سنة أي في بدايات 2015 والتي بدأت باجتماعات أولية ودراسات مختصة من بنوك وشركات عالمية، ثم كورت اجتماعات «يلين»، رئيسة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي ومؤتمراتها الصحافية بالهزم واللمز دون قرار، إلى اتخاذ القرار يوم الأربعاء الماضي بزيادة تدريجية تبدأ بـ 25 نقطة (0,25٪) وتنتهي بـ 50 نقطة على المدى المتوسط. وحفاظاً على عدم فجائية السوق ومن ثم انهياره قدم الفيدرالي الأميركي عدداً من المسببات للقرار جاء في مقدمتها ثبات الاقتصاد الأميركي وانخفاض معدلات البطالة وقوة الدولار وتوازن الاستهلاك الأميركي، وتكرر الكلام من خلال المؤتمر الصحافي بثقة وشفافية مما ساعد على انتعاش الأسواق في الولايات المتحدة والشركات الأميركية في مختلف بلدان العالم، وفي هذا نرصد عدة ملاحظات على القرار:

- 1- الشفافية والتدرج في القرار.
- 2- الثقة في التصريح.
- 3- مراعاة انعكاسات القرار السلبية على الأسواق الناشئة، ولكن كانت في النهاية مصلحة الاقتصاد الأميركي هي الأصل.
- 4- وضوح أهداف القرار وهي تضخم اقتصادي يرتفع إلى 1,4 و 2,6 و 3,4 للسنتين 2016 و 2017 و 2018 تباعاً يجب ان تتحقق.
- 5- مراجعة القرار على المدى المتوسط لمقاييس تحقق الأهداف ومن ثم تكيف القرار مرة أخرى بما يناسب المستجيدات.
- 6- واكب هذا القرار طرح مشروع رفع المنع عن تصدير النفط الأميركي خارج أميركا الذي يعتبر تكاملياً لقرار الفائدة الفيدرالي وليس مصادفة.
- 7- الجانب السياسي في القرار يكاد يكون معدوماً.